

# واشنطن تتحدث عن سلطة فلسطينية "متجددة" وحكومة المتطرفين تعمل على انهيارها بخنقها اقتصاديا

نشرت مجلة "ايكونوميست" تقريرا قالت فيه إن الحرب في غزة أدت لواقع اقتصادي جديد وقاتم في رام الله، العاصمة الفعلية للضفة الغربية. وأشارت إلى أن محلات السوبر ماركت في رام الله قامت بتعيين حراس أمن لمحاربة اللصوص وتم إغلاق آلاف الشركات. ويعتقد أحد المسؤولين أن الأزمة الاقتصادية الحالية أسوأ من تلك الناجمة عن عمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا.

وتقول المجلة إن إسرائيل ألغت، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تصاريح عمل حوالي 160 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ويعمل عشرات الآلاف غيرهم في إسرائيل بشكل غير قانوني. وقبل الحرب كانت رواتبهم تضخ نحو 1.4 مليار شيكل (370 مليون دولار) شهريا في اقتصاد الضفة الغربية.

ولأنها لا تسيطر على حدودها، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تعتمد على إسرائيل لتحصيل ضرائب الاستيراد نيابة عنها، والتي تمثل 64% من إجمالي إيراداتها. وعندما اندلعت حرب غزة، رفض بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف، تحويل أي من هذه الأموال إلى السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن مجلس الوزراء الإسرائيلي أقر في وقت لاحق تسوية، قائلا إنه سيحجب الجزء الذي تدفعه السلطة الفلسطينية إلى غزة.

فعلى الرغم من سيطرة حماس على القطاع منذ عام 2007، إلا أن السلطة الفلسطينية لا تزال تغطي فاتورة الكهرباء في غزة لإسرائيل وتدفع رواتب الآلاف من العاملين في القطاع العام، بما في ذلك في وزارة الصحة وقوات الأمن الفلسطينية الرسمية، الذين يتقاضون رواتبهم مقابل البقاء في منازلهم. وردا على ذلك، رفض شكري بشارة، وزير مالية السلطة الفلسطينية، بشدة المبلغ بأكمله. ويقول إن قبول ذلك سيكون بمثابة "انتهاك لعقدنا الاجتماعي" مع الفلسطينيين في غزة. وقد أدى هذان العاملان إلى انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية



.حاولت تنبيهه إلى المخاطر الأمنية إذا أفلست السلطة الفلسطينية

وتشعر الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بالقلق بشكل خاص إزاء الرواتب الهزيلة أصلا لأكثر من 30 ألف عنصر من قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية. وبدون أجر، لن يكون لدى هؤلاء الرجال المسلحين حافز كبير للاستمرار في الذهاب إلى العمل. وقد توقف البعض بالفعل. يقول دبلوماسي في إسرائيل: "يمكننا أن نقول له [سموتريتش] إن سياساته تخاطر بالانهيار المالي للسلطة الفلسطينية. ولكن بالنسبة له هذا طالما انتظره

وقد طلبت السلطة الفلسطينية من قطر مبلغ 900 مليون دولار لتغطية الأشهر الستة المقبلة. لكن حتى الآن لا يبدو أن قطر ولا أي من دول الخليج الأخرى مستعدة لسداد التزامات إسرائيل، كما يقول رجا الخالدي، الخبير الاقتصادي الفلسطيني. وإذا فعلوا ذلك، فقد يغري ذلك إسرائيل أكثر بخضم الأموال التي كان من المفترض تسليمها بموجب بروتوكول اتفاقيات أوسلو، اتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين

وقد تسمّح المعونات أيضا للسلطة الفلسطينية بتجاهل الإصلاحات التي هي في أمس الحاجة إليها. يقول الخالدي: "غالبا ما يكون للآليات المؤقتة طريقة رهيبة لتصبح دائمة وغير فعالة". كما يمكن أن يوفر شريان الحياة لمؤسسة متصلبة وفاسدة يعتقد عدد قليل من الفلسطينيين أنها قادرة على إقامة دولة فلسطينية

وقد تسمّح المعونات أيضا للسلطة الفلسطينية بتجاهل الإصلاحات التي هي في أمس الحاجة إليها. يقول الخالدي: "غالبا ما يكون للآليات المؤقتة طريقة رهيبة لتصبح دائمة وغير فعالة". كما يمكن أن يوفر شريان الحياة لمؤسسة متصلبة وفاسدة يعتقد عدد قليل من الفلسطينيين أنها قادرة على إقامة دولة فلسطينية

لقد ظلت أمريكا تروج لفكرة "السلطة الفلسطينية المتجددة" باعتبارها البديل الجاد الوحيد لحكم حماس في غزة. ومع ذلك، إذا لم يتم تخفيف ضغط الحرب الاقتصادية التي تشنها حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية قريبا، فقد لا يتبقى سوى القليل من السلطة الفلسطينية لإدارة الضفة الغربية، ناهيك عن حكم غزة.

المصدر: مجلة إيكونوميست البريطانية

ترجمة: إبراهيم درويش